

مبادرة الرياض تفتح عهدا جديدا في محاربة الفساد العابر للحدود

الأمم المتحدة تحت الدول على الاستفادة من شبكة إنفاذ القانون



مبادرة الرياض نقلة نوعية في الحرب على الفساد

وإنشاء منصة عالمية آمنة لتسهيل تبادل المعلومات بين سلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وتعزيز استرداد الأموال المنهوبة، وإطلاق برنامج لبناء القدرات داخل الشبكة لمنسوبي سلطات مكافحة الفساد.



سامي المرشد
تأسيس الشبكة العالمية
لمكافحة الفساد نقطة
تحول تاريخية

وأشاد العديد من المحللين والكتاب بمبادرة الرياض. وقال المحلل السياسي السعودي سامي المرشد في تغريدة على حسابه على موقع "تويتر"، إن تأسيس الشبكة العالمية لمكافحة الفساد التي تم تدشينها بمبادرة من المملكة العربية السعودية نقلة تحول تاريخية في مكافحة أفة الفساد بجهد دولي مشترك يخدم كافة الأطراف.

وأضاف أن "غلوب" تتضافر لمبادرات السعودية المتعددة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي للحد من أثر الفساد على المال العام.

السعودية مازن بن إبراهيم الكهموس في كلمة له في الدورة عن شركه للملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان لدعمها المبادرة، إيماناً بأهمية تعزيز جهود مكافحة الفساد محلياً ودولياً، وتماشياً مع رؤية المملكة 2030، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بما يخدم تعزيز جهود المجتمع الدولي في مكافحة الفساد.

وقال الكهموس إن المملكة تدرك بأن التغلب على تحديات جرائم الفساد العابرة للحدود يتطلب التعامل الوثيق بين سلطات إنفاذ القانون المعنية، داعياً المجتمع الدولي إلى المشاركة الفعالة في تأسيس شبكة "غلوب"، وتقديم الدعم اللازم لإنجاح هذه المبادرة ومتابعة تطويرها بما يخدم المصالح المشتركة لجميع الدول، مؤكداً أهمية التعاون المشترك بين الدول الأعضاء لمكافحة الفساد، وحصره في أضيق نطاق.

وتهدف مبادرة الرياض إلى تطوير أداة سريعة وفعالة لمكافحة جرائم الفساد العابرة للحدود، وتعزيز التعاون بين السلطات المعنية بمكافحة الفساد، وإنشاء شبكة عالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد، وبشكل تهريب الأموال والمخدرات إحدى أبرز قضايا الفساد التي تواجه المنظومة الدولية، في ظل قصور في معالجتها نتيجة الخلل الحاصل في التنسيق بين الدول، فضلاً عن غياب الإرادة لدى البعض في التعاطي مع هذا التحدي.

وتوفر القربى إلى التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وأعرب رئيس وفد المملكة

على ملاذات آمنة لأنفسهم وأموالهم، وذكر أن "تأسيس شبكة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد يعد خطوة ملموسة نحو ما نأمل تحقيقه في هذا المجال، إذ ستتمكن الشبكة من التوسع في عملياتها القانونية من خلال التعاون غير الرسمي العابر للحدود، الأمر الذي يساهم في إعادة بناء الثقة وتقديم الفاسدين إلى يد العدالة".

وقال الأمين العام للأمم المتحدة إن الشبكة ستكون عوناً لجميع الدول في إيجاد حلول وأدوات عملية لتتبع ممارسات الفساد والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما يكمل الأطر الأخرى القائمة.

ويشكل تهريب الأموال والمخدرات إحدى أبرز قضايا الفساد التي تواجه المنظومة الدولية، في ظل قصور في معالجتها نتيجة الخلل الحاصل في التنسيق بين الدول، فضلاً عن غياب الإرادة لدى البعض في التعاطي مع هذا التحدي.

وتوفر القربى إلى التعاون الدولي في مكافحة الفساد، وأعرب رئيس وفد المملكة

تعتبر الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمحاربة الفساد والتي أنشئت بمبادرة سعودية مشروعا رياديا على المستوى الدولي، حيث من شأنها أن تعزز التعاون والتنسيق بين الدول في مواجهة هذه الآفة.

الرياض - دشنت الأمم المتحدة مؤخرا مشروع الشبكة العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد العابر للحدود "غلوب"، والذي سبق وأعلن عنه بمبادرة من المملكة العربية السعودية خلال رئاستها لدول مجموعة العشرين للعام 2020.

ولقي تدشين المشروع صدى دوليا واسعاً، وعده محللون نقلة نوعية على مستوى محاربة الفساد، الذي سجلت مراكته في السنوات الأخيرة مستويات قياسية، وبات حجر عثرة أمام تنمية الدول وتقديمها.

وأعرب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في كلمة خلال الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تتضمن تدشين "مبادرة الرياض" عن تقديره للمملكة السعودية لتمويلها الشبكة، داعياً جميع الدول للاستفادة منها على أكمل وجه، وبإذن المزيد من الجهود للقضاء على الفساد.

وكانت السعودية أعلنت خلال الدورة عن تقديم 10 ملايين دولار، تمهيداً لإنشاء الشبكة التي يراهن عليها الكثيرون في تعزيز التنسيق بين الدول لمكافحة الفساد. وقال غوتيريش "إن الفساد لا يعد سلوكاً غير أخلاقي فحسب، بل إنه جريمة خطيرة، عادة ما تكون منظمة وعابرة للحدود، ويحول دون التنمية المستدامة من خلال استهلاكه للموارد اللازمة لتحقيق ذلك".

وأضاف أن تغيير الأوضاع القائمة في مجال مكافحة الفساد يعد أمراً ضرورياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتعزيز سبل السلام، وحماية حقوق الإنسان، مؤكداً أنه يجب إعادة التأكيد على الالتزام السياسي في هذا المجال، والعمل على تعزيز التعاون الدولي لاسترداد الموجودات، والسعي حثيثاً لحرمان الفاسدين من فرص الحصول

الدوحة تتودد للجميع باستثناء دمشق

وان الدوحة تبدي في المقابل حرصاً كبيراً على كسب ود طهران التي تعد شريكة في سفك دماء السوريين، وهي أحد أبرز المتورطين في إطالة أمد الصراع الدائر في البلد العربي، والذي لا أفق حتى الآن لحله.

وتلقت هذه الأوساط إلى أن المتابع لسياسة قطر يدرك أن الموقف من نظام الأسد لا ينبع من موقف مبدئي وأخلاقي مثلما تحاول أن تسوق الدوحة لذلك، بل يعود لاعتبارات مختلفة تماماً، وأهمها أن هناك فيتنو تركي يمنع أي تقارب مع دمشق.

وتبدو قطر في حالة تبعية لتركيya منذ تفجر الأزمة الخليجية، وهي تزن سياساتها الخارجية وفق جملة من الاعتبارات منها موقف أنقرة، من ذلك أن خطوات المصالحة التي جرت مع السعودية أو مصر تم التنسيق بشأنها مع الجانب التركي الذي يراهن على هذه المصالحة لكسر عزلة قطر في المنطقة.

في المقابل فإن تركيا لا تزال تناصب العداء لنظام الرئيس بشار الأسد، وتراهن على المتغيرات لضمان مشاركة الإسلاميين مستقبلاً في سدة الحكم في سوريا، ومن هنا ليس من المتوقع انظار أي تغيير في السياسة القطرية تجاه دمشق.

ويقول مراقبون إن الأمر لا ينحصر فقط في التماهي القطري مع الموقف التركي، بل أيضاً فإن الدوحة تقرأ جيداً المزاج الدولي الذي لا يزال يتحفظ حتى الآن على أي مشروع لإعادة تعويم الأسد، رغم بعض الاختراقات الحاصلة.

ويلفت المراقبون إلى أن الدوحة تدرك جيداً أن إدارة جو بايدن لن تتبنى أي خطوة قد تفهم لصالح الأسد، بل المرجح أن تتكشف ضغوط هذه الإدارة على دمشق وحليفها الروسي والإيراني، وقد تكون إشارة الانطلاق المعركة المنتظرة حول ملف المخابر الحدودية في سوريا.

ولعبت قطر دوراً محورياً في الانحرافة التي جرت في الثورة السورية، من خلال دعمها للفصائل والتنظيمات الجهادية، ولا يزال هذا الدعم قائماً في شمال غرب البلاد. ويرى نشطاء سوريون أن ما قامت به قطر في سوريا ينسف ما تحاول الترويج له بأن موقفاً من الأسد نابع من واعر أخلاقي. ويذكر هؤلاء بتصريح لوزير الخارجية القطري السابق حمد بن جاسم آل ثاني حينما قال إن "سوريا صيدة تهاوشنا عليها (اختلفنا عليها) وفلتت".

سانت بطرسبرغ (روسيا) - تحرص قطر في كل ملتقى ومنبر على الظهور في شكل الدولة المتصالحة مع ذاتها، المنفتحة على الجميع، والمعتدلة في مواقفها من مختلف الأطراف، لكن الأمر يختلف حينما يتعلق الأمر بالمف السوري.

وأظهر وزير الخارجية القطري محمد بن عبدالرحمن آل ثاني، خلال مشاركته الجمعة في جلسة حوار بعنوان "غرب آسيا وشمال أفريقيا خطوات نحو الاستقرار"، على هامش أعمال منتدى سانت بطرسبرغ الاقتصادي، توددا لإيران، وأبدى حرص بلاده على أن تبقى لغة الحوار السبيل الوحيد لمعالجة الأزمات في المنطقة.

وقال الوزير القطري إن "إيران جارتنا القريبة والعلاقات الطيبة معها أمر مهم ويهمنا، ونحن جاهزون أن نلعب دور الوسيط الزبني في مختلف القضايا المنطقية". وأضاف "يمكن حل الخلافات بين إيران ودول الحوار بالحوار المباشر... نصيحتنا لإيران ودول الخليج هي دعونا نجلس سوياً في حوار إقليمي".



محمد بن عبدالرحمن آل ثاني
لانسى إعادة
العلاقات مع سوريا
طالما لم يحدث تغيير

وعن المصالحة الخليجية صرح المسؤول القطري أن "ما نراه هو صفحة جديدة في منطقة الخليج وهذا أمر نرحب به".

وعلى خلاف لهجته المتوددة لدول المنطقة وخاصة إيران بدأ وزير الخارجية القطري، حادا في عرض موقف بلاده من نظام الرئيس بشار الأسد. وقال آل ثاني إن بلاده "لا تسعى إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية مع سوريا طالما لم يحدث تغيير على الأرض".

وترى أوساط سياسية أن موقف قطر من الأزمة السورية، يبدو مثمرا للاهتمام إذا ما أخذ في الاعتبار تبنيها في الأشهر الأخيرة لسياسة تصالحية، ترجع في المصالحة التي جرت بينها وبين السعودية والمصر والإمارات، بالتوازي مع حرصها على تعزيز التقارب مع إيران التي وصفها وزير الخارجية القطري بـ"الجارة القريبة".

وتشير الأوساط إلى أن الموقف القطري من الصراع السوري قد يبدو للوهلة الأولى غير مفهوم، خصوصا

المتظاهرون في تعز يتبنون شعار: كلن يعني كلن

تعز (اليمن) - تتواصل المظاهرات في مدينة تعز اليمنية، للتنديد بتدهور الأوضاع المعيشية والخدمات، والمطالبة برحيل جميع "المسؤولين الفاسدين".

وكان محافظ تعز نبيل شمسان، المقرب من جماعة الإخوان، أوقف الأسبوع الجاري كل من مديري النقل والكهرباء في المحافظة عن العمل، على أمل تخفيف حدة الاحتقان داخل المدينة التي تشهد توتراً منذ أيام، بيد أن المظاهرين اعتبروا هذه الخطوة محاولة لرد الرماد على العيون والبحث عن كبش فداء، مصرين على ضرورة رحيل الجميع في استنباط لشعار مظاهراتي لبنان "كلن يعني كلن".

وتظاهر المئات من اليمنيين عقب أداء صلاة الجمعة في شارع جمال، أكبر شوارع مدينة تعز، جنوب غربي البلاد. وردد المتظاهرون هتافات أبرزها "لا تفاوض ولا ترقيع.. ننسيتي (نريد) رحيل الجميع"، فيما رفعوا لافتات مدون عليها عبارات احتجاجية، بينها "تطالب بتغيير كل الفاسدين.. نطالب بمحاسبة الفاسدين".

وتشكل هذه الاحتجاجات حرجاً استثنائياً للشرعية اليمنية بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي، وتحديداً للشق الإخواني داخلها ممثلاً بحزب التجمع اليمني للإصلاح المسيطر عملياً على المحافظة.

وقال جميل العيسى أحد المظاهرين، إن "تعز تعاني من أزمات المياه والكهرباء والصحة، ما يلزم اقتلاع الفاسدين من مناصبهم ومحاکمتهم".

وقالت الناشطة وفاء الصلوي "حرجنا للتظاهر بسبب الجوع والفساد والمعاناة التي نتجرعها في محافظة تعز".

وأضحت "كفانا فسادا.. نحن نموت من الجوع.. هناك غلاء وفقر ومرض، مشددة "سوف نستمر في مظاهراتنا حتى يتم تلبية مطالبنا.. لا نريد كراسي ولا مناصب، فقط نريد لقمة العيش".

80
في المئة من سكان اليمن، البالغ عددهم نحو 30 مليون نسمة، يحتاجون إلى الدعم والمساعدات

تركيا تتوغل داخل القرى الحدودية شمال العراق دون رادع

وأضاف أنه "قبل عشرة أيام أنشأ الجيش التركي نقطة عسكرية جديدة تبعد 2 كلم عن قريتنا، ومنذ صباح الجمعة بدأ الجيش التركي انطلاقاً من هذه النقطة عملية برية في نواحي القرية".

وجرى إخلاء عدة قرى في محافظة دهوك على مدار الأيام الماضية جراء التصعيد التركي، ويقول نشطاء إن تركيا تتعمد الدفع باتجاه إخلاء هذه القرى الحدودية لوضع يدها عليها، بعد أن كانت تقتصر في السابق على ضربات جوية لمرتفعات يتحصن بها عناصر حزب العمال.

وأعلن التلفزيون العراقي الرسمي في وقت سابق الجمعة أن أكثر من 60 قرية كردية بمحافظة دهوك أصبحت تحت مرمى سلاح القوات التركية والقصف اليومي لملاحقة عناصر حزب العمال الكردستاني.

وذكر تقرير لتلفزيون "العراقية" الرسمي أن القوات التركية تواصل منذ 40 يوماً عملياتها العسكرية في قرى وجبال محافظة دهوك في إقليم كردستان والتوغل لأكثر من 50 كيلومتراً لملاحقة حزب العمال الكردستاني، مما تسبب بتهجير العوائل الكردية العراقية من أكثر من 60 قرية فضلاً عن تجريف نحو 5 آلاف دونم من الأراضي الزراعية والغابات والمناطق السياحية.

وأوضح التقرير أن القوات العسكرية التركية عمدت إلى شق الطرق

وتقول تركيا إنها تستهدف عناصر حزب العمال الكردستاني، لكن الكثيرين يشككون في نوايا أنقرة حيث يرون في وجود قوات لها على الأرض تكراراً لسيناريو استحوذها على أراض عراقية وسورية، خلال السنوات الماضية.

ونقلت وكالة "روداو" عن مختار قرية أورا أحمد أوربي، قوله إنه "ومنذ بدء العملية العسكرية التركية الأخيرة (مخلب البرق- الصاعقة) على قرية كيسنا والمناطق الواقعة في حدود بروج العلبا، يعيش سكان قرية أورا في وضع صعب، ويتعرضون لقصف عنيف بشكل يومي".



الجيش التركي يستيخ دهوك برا وجوا